المرتزقة: وحش عسكري تجاري يتشكل في العراق

25-4-2004

ومع اعتماد الإدارة الأمريكية في العراق على المقاولين العسكريين التابعين لشركات خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، يتوسع نفوذ هؤلاء المرتزقة في الكونجرس والبنتاجون وتتعزز قدرتهم على تشكيل المشهد السياسي. وتدار الشركات العسكرية الخاصة من قبل جنرالات سابقين, يشكلون جماعة ضغط قوية في البنتاغون

تعتمد الإدارة الأمريكية في العراق على المقاولين العسكريين التابعين لشركات خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، فالعراقيون وجدوا أنفسهم في مواجهة خصخصة غير مسبوقة للحروب. حيث يعمل حاليا أكثر من 15,000 مقاولا عسكريا في العراق. وتتعاقد إدارة جورج بوش مع هؤلاء الجنود المرتزقة الذين خاضوا حروبا قذرة في جنوب إفريقيا وتشيلي وإيرلندا الشمالية وفي بلاد أخرى، ليمكنوها من إقامة مشروعها الخاص بإرساء نظام ديمقراطي في العراق!. ويشكل هؤلاء المتعاقدون العسكريون ثاني أكبر قوات بعد الجيش الأمريكي في العراق، بمعدل جندي من بين كل عشرة جنود منتشرين على امتداد الأراضي العراقية. وقد قتل، مؤخراً، أربعة من أولئك المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص في الفلوجة، الذين هم في الأصل جنود سابقون في القوات الخاصة الأميركية، كانوا يعملون لصالح شركة "بلاكووتر" للاستشارات الأمنية. كما أعادت واشنطن تفعيل بعض الوحدات العسكرية الأكثر شهرة خلال حرب فيتنام للمشاركة في الحرب العراقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة "توليدو بليد"، الصادرة في ولاية أوهايو، فازت بجائزة "بوليتزر" مؤخرا بسبب تحقيقاتها الصحافية التي تصف فيها جرائم الحرب المرتكبة من قبل هذه الوحدة العسكرية في فيتنام، وهي تقدم أمثلة على ذلك منها تلك المجزرة التي ارتكبت بحق 100 من المدنيين الفيتناميين ضمن سلسلة من الأعمال الدموية في عام 1967!.

ولا يحكم هؤلاء مبادئ ولا قانون، كما أنهم يستنزفون خزينة وزارة المالية العامة. ويزود المقاولون الفرص للحكومة في آن واحد للتهرب من المسؤولية العامة. ويبدو أنهم في العراق على الأقل, على وشك تطوير قوة مستقلة إلى حد ما عن سيطرة القوات المسلحة الأمريكية. ومع تكاثر عددهم وزيادة نفوذهم السياسي, فإن سلطتهم لتحصين أنفسهم وتعزيز وضعهم في تنامي مستمر. وبغض النظر عن حدود القانون العسكري ومدى العمل به, فإنه لا ينطبق على نظام المرتزقة الحديث.

فشركة "بلاكووتر" –مثلا- عندما لم تتمكن من التعاقد مع عدد كاف من الأميركيين - غالبيتهم جنود سابقون- لتغطية النقص الذي تعاني منه في العراق، بدأت بالتعاقد مع عسكريين تشيليين سابقين ينتمون إلى مرحلة جنرال أوغستو بينوشيه بدون رقيب ولا حسيب، وذكرت صحيفة "غارديان" اللندنية في تقرير لها نشرته في فبراير الماضي أن هذه الشركة أرسلت أول فرقة عسكرية لها قوامها 60 جندياً سابقاً من تشيلي يتقاضون أجوراً تصل إلى ألف دولار يوميا. وكشفت مقالة منشورة حديثا في صحيفة

"نيشن" عن التعاقد مع شركة من جنوب إفريقيا تدعى "ارنايس" لحماية خطوط أنابيب النفط العراقية، مع أن هذه الشركة لم تكن معروفة حتى يناير الماضي، عندما قتل موظف وأصيب آخرون من موظفيها في العراق.

وهناك مطالب في تشيلي وجنوب إفريقيا باجراء تحقيقات حول انتشار هؤلاء المرتزقة أو المتعاقدين العسكريين الخاصين، كما يفضلون تسمية أنفسهم، ولكن حتى هذا اليوم، لا نسمع في الولايات المتحدة مثل تلك المطالب.

واستنادا لصحيفة "واشنطن بوست", فإن شركات الأمن الخاصة تقوم بتنظيم ما يمكن اعتباره أكبر جيش خاص في العالم, وتوابعه من فرق للإنقاذ ومخابرات!. ولأن الكثير من المقاولين الأمنيين يعمل مع السلطة المؤقتة للاحتلال, بعكس الجيش الأمريكي, لهذا لا يتم إدماجهم في الغالب في عمليات القوات المسلحة.

وذكرت منظمة التحقيقات الاستثمارية "كورب ووتش" في تقرير لها صدر مؤخرا، أنه قبل السفر إلى العراق، كان أحد المرتزقة البريطانيين نزيل السجن، حيث أمضى أربع سنوات بسبب عمله مع جماعة "أيولستر فريدم فايترز" في إيرلندا الشمالية.

وعلى اعتبار الجرائم التي ارتكبت في أماكن مثل كولومبيا والبوسنة, فإن الحجم والطبيعة المستقلة للعمليات العسكرية الخاصة في العراق تنذران بحصول الكوارث.

ومع ارتفاع أعداد المقاولين العسكريين, يتوسع نفوذهم في الكونجرس والبنتاجون وتتعزز قدرتهم على تشكيل المشهد السياسي. وتدار الشركات العسكرية الخاصة من قبل جنرالات سابقين, يشكلون جماعة ضغط قوية في البنتاغون.

ويبدو أن ظاهرة التعاقد العسكري الخاص أصبحت سمة "الليبرالية الجديدة" التي تجتاح حتى الحروب تحت مسمى "الثورة العسكرية" التي صنعت من شركات الأمن الخاصة شريكا فاعلا في تجارة الأسلحة وتمويل الحروب.

للعودة للأعلى